مجلس الشورى يناقش تعديلات على نظام المرور ورسوم جديدة على المركبات الثقيلة

الجلسة العامة تستمع لتقرير اللجنة المختصة وتحيل المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً

(محرر الشؤون البرلمانية)

الرياض ـ ٢٧ أبريل ٢٠٢٦م: عقدت الجلسة العامة لمجلس الشورى برئاسة معالي الدكتور سليمان بن عبدالله الحمدان جلستها العادية الثالثة والعشرين من الفصل التشريعي الثالث، وذلك في مقر المجلس بحي الملز بالرياض. وتصدر جدول أعمال الجلسة مشروع نظام المرور المعدل، الذي أحالته الحكومة إلى المجلس في وقت سابق من العام الجاري، وذلك بعد دراسة استغرقت نحو عامين.

وأوضح المقرر العام للجنة الخدمات العامة، الدكتور فهد بن عبدالرحمن الشويعر، أن اللجنة عقدت ١٤ اجتماعاً مع ممثلين عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للطرق، إضافة إلى جلسات استماع مفتوحة لأصحاب الشاحنات والنقل البري. وأشار إلى أن التعديلات المقترحة تهدف إلى «تقليل الحوادث المرورية الناتجة عن الإجهاد والسرعة، وتحقيق توازن بين حماية الأرواح وعدم تحميل الأفراد والشركات أعباء غير مبررة».

وتضمن التقرير عرض ٣٤ مادة من أصل ٦٢ مادة في النظام الحالي، مع اقتراح إضافة ٩ مواد جديدة. ومن أبرز المقترحات رفع الحد الأدنى لغرامة تجاوز السرعة المقررة بأكثر من ٣٠ كم/س، وإلزام مشغلي الشاحنات التي تزيد حمولتها على ٤٠ طناً بتركيب أجهزة تسجيل إلكترونية. كما نص المشروع على إنشاء سجل وطني للسائقين المخالفين المتكررين، يمنع من يتجاوز ١٢ مخالفة خلال سنة من تجديد رخصته.

وفي مداخلات الأعضاء، أبدى عدد من أعضاء المجلس تحفظهم على رفع الرسوم، مطالبين بتأجيل تطبيقها حتى تتوافر بدائل للنقل العام في المدن الكبرى. وقال العضو الدكتور عبدالعزيز بن سعيد الفيحاني إن «أي زيادة في الرسوم يجب أن تقترن بخطة واضحة لتطوير الطرق البديلة، وإلا فإنها ستتحول إلى عبء إضافي على الأسر والمصانع الصغيرة». وطالب بتخصيص نسبة من حصيلة الرسوم لصيانة الطرق الريفية.

من جهتها، أكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، الدكتورة هالة بنت ناصر الزهراني، أن الحكومة «لا تسعى إلى الجباية، بل إلى تقليل الحوادث التي تكلف الاقتصاد أكثر من ١٨ مليار ريال سنوياً»، مشيرة إلى أن الدراسات الفنية أظهرت أن ٦٠٪ من الحوادث الجسيمة على الطرق السريعة تشارك فيها شاحنات ثقيلة. وأضافت أن الوزارة «مستعدة لمناقشة أي مقترح بناء يحقق الهدف دون الإضرار بالاقتصاد الوطني».

وبعد التصويت، قرر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً، على أن ترفع تقريرها إلى الجلسة العامة قبل نهاية الفصل التشريعي. كما طلب المجلس من اللجنة عقد جلسات استماع إضافية مع ممثلي القطاع الخاص وجمعيات حماية المستهلك، وتضمين توصياتها دراسة أثر اقتصادي شاملة للرسوم المقترحة.

مجلس الشورى يناقش تعديلات على نظام المرور ورسوم جديدة على المركبات الثقيلة

الجلسة العامة تستمع لتقرير اللجنة المختصة وتحيل المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً

(محرر الشؤون البرلمانية)

الرياض ـ ٢٧ أبريل ٢٠٢٦م: عقدت الجلسة العامة لمجلس الشورى برئاسة معالي الدكتور سليمان بن عبدالله الحمدان جلستها العادية الثالثة والعشرين من الفصل التشريعي الثالث، وذلك في مقر المجلس بحي الملز بالرياض. وتصدر جدول أعمال الجلسة مشروع نظام المرور المعدل، الذي أحالته الحكومة إلى المجلس في وقت سابق من العام الجاري، وذلك بعد دراسة استغرقت نحو عامين.

وأوضح المقرر العام للجنة الخدمات العامة، الدكتور فهد بن عبدالرحمن الشويعر، أن اللجنة عقدت ١٤ اجتماعاً مع ممثلين عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للطرق، إضافة إلى جلسات استماع مفتوحة لأصحاب الشاحنات والنقل البري. وأشار إلى أن التعديلات المقترحة تهدف إلى «تقليل الحوادث المرورية الناتجة عن الإجهاد والسرعة، وتحقيق توازن بين حماية الأرواح وعدم تحميل الأفراد والشركات أعباء غير مبررة».

وتضمن التقرير عرض ٣٤ مادة من أصل ٦٢ مادة في النظام الحالي، مع اقتراح إضافة ٩ مواد جديدة. ومن أبرز المقترحات رفع الحد الأدنى لغرامة تجاوز السرعة المقررة بأكثر من ٣٠ كم/س، وإلزام مشغلي الشاحنات التي تزيد حمولتها على ٤٠ طناً بتركيب أجهزة تسجيل إلكترونية. كما نص المشروع على إنشاء سجل وطني للسائقين المخالفين المتكررين، يمنع من يتجاوز ١٢ مخالفة خلال سنة من تجديد رخصته.

وفي مداخلات الأعضاء، أبدى عدد من أعضاء المجلس تحفظهم على رفع الرسوم، مطالبين بتأجيل تطبيقها حتى تتوافر بدائل للنقل العام في المدن الكبرى. وقال العضو الدكتور عبدالعزيز بن سعيد الفيحاني إن «أي زيادة في الرسوم يجب أن تقترن بخطة واضحة لتطوير الطرق البديلة، وإلا فإنها ستتحول إلى عبء إضافي على الأسر والمصانع الصغيرة». وطالب بتخصيص نسبة من حصيلة الرسوم لصيانة الطرق الريفية.

من جهتها، أكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، الدكتورة هالة بنت ناصر الزهراني، أن الحكومة «لا تسعى إلى الجباية، بل إلى تقليل الحوادث التي تكلف الاقتصاد أكثر من ١٨ مليار ريال سنوياً»، مشيرة إلى أن الدراسات الفنية أظهرت أن ٦٠٪ من الحوادث الجسيمة على الطرق السريعة تشارك فيها شاحنات ثقيلة. وأضافت أن الوزارة «مستعدة لمناقشة أي مقترح بناء يحقق الهدف دون الإضرار بالاقتصاد الوطني».

وبعد التصويت، قرر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً، على أن ترفع تقريرها إلى الجلسة العامة قبل نهاية الفصل التشريعي. كما طلب المجلس من اللجنة عقد جلسات استماع إضافية مع ممثلي القطاع الخاص وجمعيات حماية المستهلك، وتضمين توصياتها دراسة أثر اقتصادي شاملة للرسوم المقترحة.

مجلس الشورى يناقش تعديلات على نظام المرور ورسوم جديدة على المركبات الثقيلة

الجلسة العامة تستمع لتقرير اللجنة المختصة وتحيل المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً

(محرر الشؤون البرلمانية)

الرياض ـ ٢٧ أبريل ٢٠٢٦م: عقدت الجلسة العامة لمجلس الشورى برئاسة معالي الدكتور سليمان بن عبدالله الحمدان جلستها العادية الثالثة والعشرين من الفصل التشريعي الثالث، وذلك في مقر المجلس بحي الملز بالرياض. وتصدر جدول أعمال الجلسة مشروع نظام المرور المعدل، الذي أحالته الحكومة إلى المجلس في وقت سابق من العام الجاري، وذلك بعد دراسة استغرقت نحو عامين.

وأوضح المقرر العام للجنة الخدمات العامة، الدكتور فهد بن عبدالرحمن الشويعر، أن اللجنة عقدت ١٤ اجتماعاً مع ممثلين عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للطرق، إضافة إلى جلسات استماع مفتوحة لأصحاب الشاحنات والنقل البري. وأشار إلى أن التعديلات المقترحة تهدف إلى «تقليل الحوادث المرورية الناتجة عن الإجهاد والسرعة، وتحقيق توازن بين حماية الأرواح وعدم تحميل الأفراد والشركات أعباء غير مبررة».

وتضمن التقرير عرض ٣٤ مادة من أصل ٦٢ مادة في النظام الحالي، مع اقتراح إضافة ٩ مواد جديدة. ومن أبرز المقترحات رفع الحد الأدنى لغرامة تجاوز السرعة المقررة بأكثر من ٣٠ كم/س، وإلزام مشغلي الشاحنات التي تزيد حمولتها على ٤٠ طناً بتركيب أجهزة تسجيل إلكترونية. كما نص المشروع على إنشاء سجل وطني للسائقين المخالفين المتكررين، يمنع من يتجاوز ١٢ مخالفة خلال سنة من تجديد رخصته.

وفي مداخلات الأعضاء، أبدى عدد من أعضاء المجلس تحفظهم على رفع الرسوم، مطالبين بتأجيل تطبيقها حتى تتوافر بدائل للنقل العام في المدن الكبرى. وقال العضو الدكتور عبدالعزيز بن سعيد الفيحاني إن «أي زيادة في الرسوم يجب أن تقترن بخطة واضحة لتطوير الطرق البديلة، وإلا فإنها ستتحول إلى عبء إضافي على الأسر والمصانع الصغيرة». وطالب بتخصيص نسبة من حصيلة الرسوم لصيانة الطرق الريفية.

من جهتها، أكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، الدكتورة هالة بنت ناصر الزهراني، أن الحكومة «لا تسعى إلى الجباية، بل إلى تقليل الحوادث التي تكلف الاقتصاد أكثر من ١٨ مليار ريال سنوياً»، مشيرة إلى أن الدراسات الفنية أظهرت أن ٦٠٪ من الحوادث الجسيمة على الطرق السريعة تشارك فيها شاحنات ثقيلة. وأضافت أن الوزارة «مستعدة لمناقشة أي مقترح بناء يحقق الهدف دون الإضرار بالاقتصاد الوطني».

وبعد التصويت، قرر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً، على أن ترفع تقريرها إلى الجلسة العامة قبل نهاية الفصل التشريعي. كما طلب المجلس من اللجنة عقد جلسات استماع إضافية مع ممثلي القطاع الخاص وجمعيات حماية المستهلك، وتضمين توصياتها دراسة أثر اقتصادي شاملة للرسوم المقترحة.

مجلس الشورى يناقش تعديلات على نظام المرور ورسوم جديدة على المركبات الثقيلة

الجلسة العامة تستمع لتقرير اللجنة المختصة وتحيل المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً

(محرر الشؤون البرلمانية)

الرياض ـ ٢٧ أبريل ٢٠٢٦م: عقدت الجلسة العامة لمجلس الشورى برئاسة معالي الدكتور سليمان بن عبدالله الحمدان جلستها العادية الثالثة والعشرين من الفصل التشريعي الثالث، وذلك في مقر المجلس بحي الملز بالرياض. وتصدر جدول أعمال الجلسة مشروع نظام المرور المعدل، الذي أحالته الحكومة إلى المجلس في وقت سابق من العام الجاري، وذلك بعد دراسة استغرقت نحو عامين.

وأوضح المقرر العام للجنة الخدمات العامة، الدكتور فهد بن عبدالرحمن الشويعر، أن اللجنة عقدت ١٤ اجتماعاً مع ممثلين عن وزارة الداخلية والهيئة العامة للطرق، إضافة إلى جلسات استماع مفتوحة لأصحاب الشاحنات والنقل البري. وأشار إلى أن التعديلات المقترحة تهدف إلى «تقليل الحوادث المرورية الناتجة عن الإجهاد والسرعة، وتحقيق توازن بين حماية الأرواح وعدم تحميل الأفراد والشركات أعباء غير مبررة».

وتضمن التقرير عرض ٣٤ مادة من أصل ٦٢ مادة في النظام الحالي، مع اقتراح إضافة ٩ مواد جديدة. ومن أبرز المقترحات رفع الحد الأدنى لغرامة تجاوز السرعة المقررة بأكثر من ٣٠ كم/س، وإلزام مشغلي الشاحنات التي تزيد حمولتها على ٤٠ طناً بتركيب أجهزة تسجيل إلكترونية. كما نص المشروع على إنشاء سجل وطني للسائقين المخالفين المتكررين، يمنع من يتجاوز ١٢ مخالفة خلال سنة من تجديد رخصته.

وفي مداخلات الأعضاء، أبدى عدد من أعضاء المجلس تحفظهم على رفع الرسوم، مطالبين بتأجيل تطبيقها حتى تتوافر بدائل للنقل العام في المدن الكبرى. وقال العضو الدكتور عبدالعزيز بن سعيد الفيحاني إن «أي زيادة في الرسوم يجب أن تقترن بخطة واضحة لتطوير الطرق البديلة، وإلا فإنها ستتحول إلى عبء إضافي على الأسر والمصانع الصغيرة». وطالب بتخصيص نسبة من حصيلة الرسوم لصيانة الطرق الريفية.

من جهتها، أكدت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، الدكتورة هالة بنت ناصر الزهراني، أن الحكومة «لا تسعى إلى الجباية، بل إلى تقليل الحوادث التي تكلف الاقتصاد أكثر من ١٨ مليار ريال سنوياً»، مشيرة إلى أن الدراسات الفنية أظهرت أن ٦٠٪ من الحوادث الجسيمة على الطرق السريعة تشارك فيها شاحنات ثقيلة. وأضافت أن الوزارة «مستعدة لمناقشة أي مقترح بناء يحقق الهدف دون الإضرار بالاقتصاد الوطني».

وبعد التصويت، قرر المجلس إحالة المشروع إلى لجنة الخدمات العامة لدراسته خلال ٦٠ يوماً، على أن ترفع تقريرها إلى الجلسة العامة قبل نهاية الفصل التشريعي. كما طلب المجلس من اللجنة عقد جلسات استماع إضافية مع ممثلي القطاع الخاص وجمعيات حماية المستهلك، وتضمين توصياتها دراسة أثر اقتصادي شاملة للرسوم المقترحة.